الحميدي: مدير «الطيران المدني» وعد بإنهاء تطبيق مسافر بأسرع وقت ممكن

كشف النائب بدر الحميدي أن مدير عام الطيران المدني وعده بإنهاء تطبيق كويت مسافر بأسرع وقت ممكن. وقال الحميدي إن معظم الأسر الكويتية تعاني من صعوبة استخدام تطبيق كويت مسافر، مشيرا إلى مخاطبة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع عن مشكلة تطبيق مسافر ومعاناة العوائل الكويتية بسببه.

طالب الحكومة بإيقاف تطبيق مسافر حالاً

المطر: هناك قفزة في نسبة المواطنين العاطلين عن العمل

رياض عواد

قال النائب الدكتور حمد المطر: إن إيقاف تطبيق «مسافر» أصبح واجباً، مضيفا «على الحكومة وقف التطبيق حالاً».

وأضاف أن المواطنين عالقون في المطارات والتذاكر غالية جداً، متسائلا من يتحمل هذه الخسائر والبهدلة في المطارات؟ لماذا فقط الكويتي هو العالق بسبب قرارات غير عملية وغير ناضجة؟.

من جهة أخرى، وجه النائب د. حمد المطر سؤالاً برلمانياً إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود. ونص السؤال على ما يلي:

أوضحت الإحصاءات الصادرة من ديوان الخدمة المدنية أن هناك قفزة في نسبة المواطنين العاطلين عن العمل نحو أكثر من (20.000) عشرين ألف عاطل عن العمل، مع تقاعس وزارة الصحة والجهات التابعة لكم في تنفيذ توصيات مجلس الأمة بتكويت الوزارة والجهات التابعة لكم، وكذلك مخالفة ديوان الخدمة في تسريح الأجانب، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – صورة ضوئية من طلبات الوظائف الخاصة بالوزارة والجهات التابعة لكم المرسلة إلى ديوان الخدمة المدنية وذلك عن السنوات الخمس الأخيرة.

2 – كشف تفصيلي بعدد المسرّحين من الوزارة والجهات التابعة لكم يبين فيه التالي (الاسم – والجنسية – والخبرة – ونوع العقد – والتخصص – والوظيفة التي يعمل فيها) وذلك عن السنوات الخمس الأخيرة.

3 – رسم بياني يوضح نسبة المسرّحين مقارنة مع الموجودين وذلك عن السنوات الخمس الأخيرة.

4 – كشف تفصيلي بعدد الأجانب العاملين في الوزارة والجهات التابعة لكم يبين فيه التالي (الاسم – والجنسية – وإدارة العمل – ونوع العقد – وتاريخ التعيين – والخبرة – والتخصص) وذلك عن السنوات الخمس الأخيرة.

حمد المطر

العجمي لوزير البلدية: هل هناك خطة لتطوير عمليات نقل المخلفات إلى مركز كبد لتدوير النفايات

وجه النائب مبارك العجمي سؤالا برلمانيا إلى وزير دولة لشؤون البلدية ووزير دولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، عن خطة بلدية الكويت لتطوير عمليات نقل المخلفات إلى مركز كبد لتدوير النفايات.

ونص السؤال على ما يلي:

مركز كبد لتدوير النفايات قنبلة بيئية قابلة للانفجار في مشهد مؤسف وصارخ يُجسد الإهمال والتقصير، إذ تحوّل الطريق إلى مركز إعادة تدوير النفايات الإنشائية في كبد إلى منطقة عشوائيات ومستنقع للنفايات الخطيرة التي تهدد البيئة الكويتية، وأصبح أحد أكبر مراكز تجميع النفايات وإعادة تدويرها في البلاد مصدرا للنفايات، وبدلا من أن يكون مشروعا تنمويا بات قنبلة بيئية قابلة للانفجار.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما خطة بلدية الكويت لتطوير عمليات نقل المخلفات إلى مركز كبد لتدوير النفايات، وتوصيل الخدمات وأبرزها شارع رئيسي يؤدي إليه، ومرافق ومحلات صغيرة للمأكولات الخفيفة والمشروبات فضلا عن دورات مياه وأماكن انتظار للمرتادين؟

2 – ذكرت الصحف المحلية أنه بعد إغلاق الطريق الرئيسي منذ (3) سنوات بسبب إنشاء بنية تحتية لأحد المشاريع لإقامة مدينة حرفية، لجأت معظم الشاحنات الثقيلة إلى الهروب من وعورة الطريق والتهرب أيضا من دفع رسوم الدخول للمركز وإلقاء المخلفات على جانبي طريق بري يبلغ طوله ما يقارب (10) كيلو مترات مما خلف وراء أكوام نفايات ضارة بالبيئة، فما الإجراءات المتخذة لحل تلك المشكلة؟ وما العقوبات والمخلفات التي اتُخذت في حق المخالفين من أصحاب الشاحنات الثقيلة؟

3 – هل توجد لجان رقابة من البلدية في توصيل النفايات للمركز، والرقابة على عمليات الهدم والذي يترتب عليها نفايات تالفة وغير قابلة لإعادة التدوير؟ وما معايير الرقابة الموضوعة من جانب البلدية نحو ذلك؟

مبارك العجمي

السويط يستفسر عن أعداد بعثة طيار تجاري في المملكة المتحدة بالتنسيق وحسب الاتفاقية

وجه النائب ثامر السويط سؤالين إلى كل من وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ونص السؤالان على ما يلي:

سؤال إلى وزير المالية

نص السؤال على ما يلي:

نُشر إعلان في الصحف الرسمية في شهر يونيو 2019 لبعثة طيار تجاري في المملكة المتحدة بالتنسيق وحسب الاتفاقية (البروتوكول) الموقعة مع وزارة التعليم العالي.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – عدد الطلبات التي قُبلت، وعدد الطلبات التي لم تُقبل، وما الأسس والمعايير التي على أساسها تتم الموافقة؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من اللوائح والقرارات المنظمة لذلك، وبصورة ضوئية من الإعلان المشار إليه، وهل تتطابق الشهادات الدراسية ونتيجة اختبار اللغة الانجليزية الدولي (الآيلتس) للطلبة المقبولين مع الشرط المعلن وتاريخ تقديمها للخطوط الجوية الكويتية؟

2 – هل قبلتم طلبة أعمارهم أقل من المطلوب في الإعلان وابتعثوا بعد اكتمال السن القانوني في يناير 2020 (18 عاما)؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما السبب والمسوغ القانوني لذلك؟

3 – هل قبلتم طلبة لديهم بعثات سابقة في التعليم العالي وتم تحويلهم؟ وهل قبلتم أبناء الطيارين؟

4 – أسماء لجنة القبول ومسمياتهم الوظيفية.

5 – هل قبلتم طلبة حصلوا على شهادة اللغة الانجليزية الدولي (الآيلتس) بعد 31/8/2019؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما السبب والمسوغ القانوني لذلك؟

سؤال إلى وزيرة الأشغال العامة

ونص السؤال على ما يلي:

تعد محطة تنقية المطلاع من المشاريع الاستراتيجية المهمة التي تقوم بها وزارة الأشغال العامة لخدمة منطقة المطلاع السكنية وهي حبيسة أدراج قطاع الهندسة الصحية لأكثر من خمس سنوات.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – متى علمت الوزارة بضرورة إنشاء محطة للتنقية في المطلاع؟ وما الإجراءات التي تمت؟

2 – صورة ضوئية من أسئلة المناقصين (عددهم وأسماؤهم)، وعدد الأسئلة التي لم تُجب الوزارة عليها.

3 – أسماء رئيس وأعضاء لجنة طرح المناقصة التي تعذر عليهم الإجابة على أسئلة المناقصين، وكذلك شهاداتهم والمعادلة عليها من وزارة التعليم العالي، وخبراتهم السابقة.

4 – صورة ضوئية من كتاب الوزارة المرسل إلى الجهاز المركزي للمناقصات العامة لأخذ الموافقة لطرح المشروع بنظام تصميم تنفيذ مع اشتراط تقديم العرض المالي لاحقا من المناقصين بعد التأهيل الفني.

5 – كشف بأسماء الموظفين المخولين في وزارة الأشغال العامة الذين يحضرون اجتماعات لجنة المطلاع.

6 – صورة ضوئية من قرار تشكيل جنة التأهيل في الوزارة، وأسماؤهم وشهاداتهم ومعادلاتهم من التعليم العالي

7 – لماذا خالف وكيل القطاع الخطة الاستراتيجية وطرح هذه النوعية من العقود الخطرة على نظامه تصميم تنفيذ، وتحميل الدولة جميع المخاطر؟ مع بيان الكلفة المالية لها وكيفية التصرف بالماء المعالج، بدلا من طرحها على نظام BOT لمدة (25) سنة وتحميل التكلفة والمخاطر وإدارة المشروع على المستثمر أسوة بمحطة الصليبية وزم الهيمان وكبد الشمالية على الرغم من جهوزية العقد للطرح من أكثر من (5) سنوات

ثامر السويط

العتيبي: إلغاء «كويت مسافر» والاكتفاء بفحص PCR

شدد النائب خالد العتيبي على وجوب إلغاء تطبيق «كويت مسافر» فوراً والاكتفاء بفحص PCR فقط أسوة بالمعمول به في كل دول العالم.

وقال العتيبي: «الحرص على تطبيق الاشتراطات الصحية لا يعني مزيد من التعقيدات والمعاناة للمواطنين، هذه المعادلة يجب أن تفهمها الحكومة جيداً، سفر المواطنين للراحة أصبح مقلقا وغير مريح بسبب تخبطات الحكومة».

خالد العتيبي

عبدالكريم الكندري: حصر الخدمات الإلكترونية بموقع واحد وإلغاء «تطبيق مسافر»

دعا النائب الدكتور عبدالكريم الكندري إلى حصر خدمات الحكومية الإلكترونية بموقع واحد مبسط.

وقال الكندري: «يفترض من تقديم الخدمات الحكومية الكترونياً تبسيط وتسهيل الاجراءات وتوفير الوقت لكن الحاصل هو زيادة تعقيداتها وتفرع التطبيقات، لذلك وجب حصرها بموقع واحد وبشكل مبسط وإلغاء التي ليس لها فائدة سوى تعطيل المواطنين وزيادة التكلفة عليهم كتطبيق مسافر».

عبدالكريم الكندري

حمود العازمي: 50 في المئة بالقطاع النفطي مواطنون... لا تكفي

قال النائب الدكتور حمود مبرك العازمي «على وزير النفط أن يخلق فرص عمل جديدة وعاجلة للمواطنين لمختلف المستويات العلمية وبالأخص الثانوية العامة في جميع قطاعات النفط».

ودعا إلى «التقيد بخطة التكويت التي وضعها المجلس الأعلى للبترول»، مضيفا «نحن نراقب ولن نقبل أن تكون مجرد قرارات محبوسه بالأدراج»، مؤكدا أن «50 في المئة مواطنون بالقطاع النفطي لا تكفي».

حمود العازمي

مهلهل المضف يسأل عن عدد الأحكام النهائية لصالح وزارة العدل المتعلقة بالأموال العامة

أعلن النائب مهلهل المضف عن توجيهه 8 أسئلة إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، ووزير النفط ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د.مشعان العتيبي، ونصت الأسئلة على ما يلي:

سؤال إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل

ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– عدد الأحكام النهائية الصادرة لصالح وزارة العدل والجهات التابعة لكم والمتعلقة بالأموال العامة، وكم حكم نُفذ منها مشمولا بمصادرة الأموال أو استرجاع مبالغ؟ مع بيان القيمة المالية لكل منها تفصيلا ومقدار ما حصل من تلك المبالغ، وذلك وفقا للجدول الآتي:

عدد الأحكام	المبالغ النهائية من الأحكام القضائية الباتة	المحصّل الفعلي

سؤالان إلى وزير النفط ووزير التعليم العالي

نص السؤال الأول على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الغازات الضارة المنبعثة من محطة الزور أو الدوحة؟

2 – متى آخر مرة قيست فيها نسبة التلوث من الانبعاثات الناتجة من المحطات المذكورة؟ وكم تبلغ نسبة التلوث؟

3 – ما الحل البديل لديكم لوقف انبعاث هذه الغازات؟

4 – ما الإجراءات التي قامت بها الهيئة العامة للبيئة لوقف هذا التلوث البيئي؟

5 – هل توجد لجان بيئية مختصة لمعالجة هذه الانبعاثات؟

6 – صور ضوئية عن آخر ثلاثة قرارات صادرة من الهيئة للتعامل مع هذه المشكلة البيئية.

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما خطة الابتعاث الحالية؟ وهل تتضمن تخصصات لا يحتاجها سوق العمل وفقا لما أعلنه ديوان الخدمة المدنية؟

2 – كم عدد المقاعد في كل تخصص وُزعت خارجيا حسب الدولة وداخليا حسب الجامعة الخاصة؟

3 – كم تكلفة الابتعاث الداخلية والخارجية للتخصصات التي لا يحتاجها سوق العمل؟

4 – كم عدد المستفيدين من الابتعاث الداخلي والخارجي للتخصصات التي لا يحتاجها سوق العمل حسب كل تخصص؟

5 – ما الكلفة التقديرية لكل طالب في كل تخصص إذا استمر في الدراسة إلى حين التخرج؟

6 – هل توجد تخصصات أضيفت وسبق لديوان الخدمة المدنية أن أعلن عن عدم احتياجه لها؟

7 – هل تعمل الوزارة على إعداد خطة بديلة للابتعاث تتوافق وحاجة سوق العمل؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى إرفاق الخطة.

8 – جدول يبين توزيع المبالغ حسب الجامعة للمبتعثين في العام السابق 2020/2021.

9 – هل توجد لجان مشتركة بين ديوان الخدمة المدنية ووزارة التعليم العالي؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما طبيعة عمل هذه اللجان؟ وهل تختص بموضوع عدم حاجة سوق العمل لبعض التخصصات؟

10 – ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة فور علمها بعدم حاجة سوق العمل للتخصصات التي أعلنت عنها الوزارة في خطة ابتعاثها؟

سؤال إلى وزير الداخلية

نص السؤال على ما يلي:

لما كان هناك فرق بين الاجتماع العام والتجمع والموكب والمسيرة والتجمهر، ولأن الاجتماع العام حق دستوري لجميع الأفراد، قد أبطلت المحكمة الدستورية مواد القانون التي تقيده خصوصا أن رغبة الآباء المؤسسين كانت واضحة وتهدف نحو مزيد من الحريات والضمانات لها.

وحيث إن التوسع في تفسير القوانين والنصوص الدستورية هي سلوكيات خاطئة تضعكم في حرج وبما أن تفسير الوزارة لحق الاجتماع العام، معناه إبعاد كل وافد مخالف «إداريا وفق نظرها، ولما كان القانون يحرمه من الطعن على قرار إبعاده أمام القضاء.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل صدر قرار إداري بإبعاد عبدالله محمد جبارة أردني الجنسية على أثر تصريحه لوسائل الإعلام عن قرارات وزارة الصحة الخاصة بعدم دخول المجمعات لغير المطعمين؟

2 – هل إبداء الرأي بالنسبة للأجانب دون المساس أو التعدي على أصحاب القرار تُعد مخالفة عقوبتها الإبعاد الإداري؟

3 – هل حرية التعبير مقتصرة فقط على المواطنين ونحن في بلد الحريات؟

4 – ما المعايير التي تتبعها الوزارة في إبعاد غير الكويتي؟

5 – ما الطرق المتبعة لتظلم الأفراد من هذه القرارات؟

6 – ما رؤية الوزارة حول حق تمكين الأفراد من التعبير عن آرائهم وفق الدستور؟

7 – كم عدد الأفراد الذين أُبعدوا إداريا؟ وكم بلغ إجمالي كفة إبعادهم من اعتقالهم حتى تسفيرهم منذ 1/1/2019 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

8 – من يتحمل تكلفة تذكرة سفر المُبعد عن الكويت؟

4 أسئلة إلى وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية

ونص السؤال الأول على ما يلي:

وردت بعض الملاحظات في تقرير مكتب المراقبين الماليين بشأن أداء الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة للسنة المالية 2019/2020 في قيد مبلغ قدره (1.019.997) د.ك يمثل أحكام قضائية في حساب الأصول المتداولة المالية المحلية إذ أشار ديوان المحاسبة في التقرير السنوي أنه كان يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحميلها على حساب المصروفات الأمر الذي يتضح من خلاله أن هذه الأحكام هي في الأصل حقوق منحها القانون لذوي الإعاقة ولكن الهيئة وتحديدا الإدارة القانونية رفضت ذلك مما حدا بذوي الإعاقة بمقاضاة الهيئة دفاعا عن حقوقهم وبالفعل مُنحوا هذه الحقوق.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كشف مفصّل لهذه المبالغ مع بيان ما إذا نُفذت هذه الأحكام من عدمه وما الإجراءات اللازمة التي ستتخذها الهيئة بخصو هذه الأحكام؟

2 – ما الآلية المتبعة في الهيئة لاستلام ودراسة التظلمات؟ وما مدى مسؤولية اللجان المختصة وإدارة الشؤون القانونية بشأن الأحكام الصادرة ضد الهيئة؟

ونص السؤال الرابع على ما يلي:

وردت بعض الملاحظات في تقرير ديوان المحاسبة للسنة المالية 2019/2020 على الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة في شأن تضخم رصيد حساب الديون المستحقة للحكومة، حيث بلغ رصيد حساب الديون المستحقة للحكومة في 31/3/2020 نحو (1.577.291) دينار كويتي وأشار ديوان المحاسبة في تقريره إلى أن الهيئة لم توضح أسباب عدم تحصيلها ولم تقدم الإجراءات المتخذة اللازمة بشأنها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الإجراءات التي ستتخذها الهيئة لتصحيح هذه الملاحظات وتحميل المسؤولية للموظفين المتسببين في ذلك؟ يرجى تزويدي بكشوفات تفصيلية للديون المستحقة للوزارة للسنوات الثلاث الأخيرة مع بيان أسباب تأخر تحصيلها.

2 – صورة ضوئية من قرارات تشكيل اللجان والفرق المختصة بإعداد آلية تحصيل الديون المستحقة، ومحاضر جلساتها.

مهلهل المضف

الجهات الحكومية بإعداد مذكرة تسوية لحساباتها في بنك الكويت المركزي وأية بنوك أخرى محلية أو أجنبية بصفة شهرية وإجراء التسويات اللازمة أولا بأول، حيث تأخرت الهيئة بإجراء التسويات المتعلقة بإشعارات مدينة ودائنة ظهرت بكشف البنك ولم تقيد في السجلات بمبلغ (85.068) د.ك، فضلا عن رصد مكتب المراقبين الماليين مواطن الهدر عند تنفيذ الهيئة لميزانيتها بمبلغ إجمالي (564.929) د.ك.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – الآليات المتبعة للعهد وكشوفات المبالغ والموظفين والإشرافيين المعنيين بها والقرارات الإدارية المتعلقة بها، مع توضيح أسباب عدم إقفالها والإجراءات التي اتخذتها الهيئة بخصوص هذا القصور.

2 – ما الإجراءات التي اتخذتها الهيئة لتفادي هذه النقائص ومدى مسؤولية الموظفين المتسببين في ذلك، مع تزويدي بكشوفات تفصيلية للملاحظات المذكورة سلفا، وأسباب ضعف تحصيل هذه المديونات.

3 – كشوفات مفصلة للأحكام القضائية عن السنوات الثلاث الأخيرة مع شرح الأسباب التي بموجبها صدرت الأحكام ضد الهيئة، مع كشف بأسماء الموظفين والإشرافيين من القانونيين أو غيرهم الذين عملوا على هذه الملفات.

4 – كشف بالموظفين القانونيين والإشرافيين التابعين لإدارة الشؤون القانونية، مع توضيح مسمياتهم وجنسياتهم، ونسبة التكويت في الإدارة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وأسباب الاستقالات من الكويتيين.

5 – كشف تفصيلي للمبالغ التي صُرفت دون وجه، مع بيان الإجراءات التي اتخذتها الهيئة ومدى مسؤولية الموظفين والإشرافيين المتسببين في هذا الهدر، وما دور إدارة الشؤون القانونية والرقابة والتفتيش في هذا الأمر؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

وردت بعض الملاحظات في تقرير مكتب المراقبين الماليين للسنة المالية 2018/2019 على الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة في شأن التقيد بالضوابط والأحكام المنظمة للحسابات والسجلات والعُهد الشخصية ومخالفة المادة (3/ج) بشأن ضرورة الالتزام بالقواعد والتعليمات الواردة بالتعميم رقم (6) لسنة 2002 بشأن تنظيم العُهدة النقدية الشخصية، حيث لم تقم الهيئة بإقفال العُهد النقدية الدائمة في حال عدم استخدامها خلال (3) أشهر من طلبها أو آخر تعويض لها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– ما الآليات المتبعة بشأن العُهد وكشوفات المبالغ والموظفين المعنيين بتنظيمها والقرارات الإدارية المتعلقة بها؟ مع توضيح أسباب عدم إقفالها والإجراءات التي اتخذتها الهيئة بشأن هذا القصور.

3 – كشوفات مفصلة للأحكام القضائية عن السنوات الثلاث الأخيرة مع شرح الأسباب التي بموجبها صدرت الأحكام ضد الهيئة، مع كشف بأسماء الموظفين والإشرافيين من القانونيين أو غيرهم الذين عملوا على هذه الملفات.

4 – كشف بالموظفين القانونيين والإشرافيين التابعين لإدارة الشؤون القانونية، مع توضيح مسمياتهم وجنسياتهم، ونسبة التكويت في الإدارة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وأسباب الاستقالات من الكويتيين.

5 – كشف تفصيلي للمبالغ التي